أكدوا تمسكهم بضرورة صعود رئيس الوزراء منصة الاستجواب والتزامه بـ«لاءاته الثلاثة»

نواب: لن نتنازل عن الصلاحيات الرقابية للمجلس

نواب يدعون رئيس الوزراء إلى صعود المنصة

سعود أبو صليب : أقول للشعب إن هناك تعسفا من الرئيسين أصبحنا من خلاله «نواب بوديوم» بسبب تصرفاتهما

خالد العتيبي : نواب كتلة الـ31 وصلوا إلى نقطة اللاعودة بعدم وجود أي نقطة تلاق مع الحكومة الحالية

مهلهل المضف: أي عمل سياسي أو نيابي لا يؤدي إلى إقرار النظام البرلماني المتكامل لا قيمة سياسية له وسيزيد الأوضاع سوءا

الملا : علينا أن نقف وقفة واضحة لحماية استحقاق دستوري وواجب وطني ولحماية واجباتنا وسلطاتنا

الحجرف : ضرورة المحافظة على مكتسبات الشعب وألا يكون النواب أداة لوأد هذه المكتسبات

الوحيد في تاريخ الكويت الذي أصبح ضده 38 نائبا من بداية تكليفه، وبالتالي القضية هي الانتقام من الشعب الكويتي».

أضاف أن «هذا الأمر يولد تعطيل مصالح الناس وتعطيل شؤون الدولة وسوء الإدارة في المرافق الحكومية»، مبينا أن هذا الأمر يؤثر في وضع الكويت في المؤشرات الرسمية والعالمية والخاصة بمدركات الفساد والتنمية والحالة الإعلامية لدولة الكويت.

وقال جوهر إن « الحكومة تتعذر بعدم حضور الجلسات بحجة جلوس النواب على مقاعدها وأقول لها يوم الخميس الماضي كان هناك طلب مقدم من 37 نائبا لعقد جلسة خاصة للنظر في الهوية الوطنية، لم يكن هناك أحد من النواب يجلس في مقاعد الوزراء، ولم تحضر الحكومة لأنها لا تريد تمكين الناس من ممارسة الديمقراطية الحقيقية».

وأكد أن « الحكومة لا تريد تمكين الناس من تطبيق المادة السادسة من الدستور بأن الأمة مصدر السلطات، فهذه هي الأسباب الحقيقية للمشهد السياسي».

وزاد : «نشعر بالمسؤولية والشعب يستحق أن يكون في حالة أفضل ولكن كل ذلك بسبب تحالف الرئيسين، جميع الشعب الكويتي مثقف دستورياً انظروا إلى موقع مجلس الأمة وانظروا إلى عدد الاقتراحات بقوانين والمشاريع المقدمة من 31 نائبا».

وبين أن هناك اكثر من 650 اقتراحاً بقانون قدمها النواب في كل ما يتعلق بشؤون المواطنين، وفي المقابل ما مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة.

وقال إن الحكومة قدمت قانون الصفوف الأمامية والتي بها الآن عراقيل في الصرف، موضحا أن هذا هو المشهد الحقيقي الذي لا يرتضي رئيس الوزراء أن يخضع له، ونحن نقول له إن « إرادة الأمة فوق كل اعتبار، والأغلبية البرلمانية مستمدة من الرضا والشرعية الشعبية».

وذكر جوهر إنه إذا كان البعض يراهن على الوقت وعلى التخفيف من هذا الضغط الشعبي نقول لهم أنتم مخطئون والدليل على ذلك الانتخابات التكميلية التي أجريت في الدائرة الخامسة.

أضاف أن هذا الاستفتاء والرصيد الشعبي والرئيسان يعلمان علم اليقين بأنه ليس لهما أي رصيد شعبي، ومحاولات الذباب الالكتروني والوسائل الإعلامية مدفوعة الأجر لن تثمر شيئا، وما يحدث هو انتقام من الشعب الذي يريد بداية جديدة يستحقها.

وأوضح أن الشباب يريد بداية في بلد كان يشهد له من أقطاب الرياضة والحضارة والتقدم والتنمية والآن وصلوا إلى بوصلة ضائعة في الإسكان والصحة والتعليم وكل مرافق الحياة.

أضاف أن القلق من المستقبل هو الهاجس الرئيس الذي يعتصر قلب كل أم وكل أب على مستقبل أبنائهما وذلك بسبب رئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء اللذين قاما بتخريب وتعطيل المشهد السياسي ومنع انطلاقة المرحلة الجديدة للديمقراطية الكويتية الحقيقية وتبني الدستور بكل تفاصيله ومبادئه ومكتسباته.

وطلب من المخلصين من أبناء الشعب الكويتي من المستشارين وجهابذة الفقه الدستوري وناشد كل ضمير حي تأكيد هذه المعلومة للشعب.

وأكد أن المادة 116 فقط محصورة ولم تذكر أي شيء بخصوص أغلبية العدد المطلوب توافره في النصاب القانوني، موضحا هي تلزم الحكومة بأن يكون تمثيلها بالوزراء فقط، ولا غير.

وبين أن العرف انتهى ويجب أن نبدأ حياة جديدة، ونريد تأسيس ثوابت دستورية جديدة يستحقها الشعب الكويتي، موضحا أن البلد يستحق مستقبلا سياسيا أفضل وتجسيدا حقيقيا للمادة 6 من الدستور.

وأكد «إننا أمام مأزق سياسي وطريق مسدود ولا يمكن حله إلا بأمرين إما استقالة الحكومة وتغيير ليس فقط رئيس الوزراء وإنما تغيير فلسفة إدارة الدولة والنهج الحكومي وتغيير الفهم المعتمد على أن الشعب الكويتي هو قاصر ويحتاج ولاية».

وقال إن الأمر الآخر هو الرجوع إلى الشعب الكويتي وصناديق الاقتراع، ويحدد من كان على صواب ومن كان على خطأ والأمر في كل ذلك يرجع إلى صاحب السمو أمير البلاد باعتباره أبو السلطات.

وطالب النائب سعود أبو صليب سمو رئيس مجلس الوزراء بسحب طلب تأجيل استجواباته، حتى يتمكن النواب من أداء دورهم التشريعي والرقابي .

واعتبر أن « ما يحدث في حق البلد في ظل الوضع الإقليمي الملتهب والوضع الاقتصادي المزري للكويت، يستحق أن يتعامل معه رئيس الوزراء بقدر أكبر من الشعور بالمسؤولية، وأقول للشعب إن هناك تعسفا من الرئيسين أصبحنا من خلاله «نواب بوديوم» بسبب تصرفاتهم».

وبين أبو صليب أن مجلس الوزراء ورئيسه غضبوا لأن النواب جلسوا في مقاعدهم بالصفوف الأمامية، بينما هناك صفوف أمامية حقيقية في الشارع دخل عليهم العام الثاني من حر وبرد ووباء ولم يشعر بهم رئيس الوزراء وحتى الآن لم يصرف لهم المكافأة».

أضاف : « لا يوجد ما يمنع دستوريا ولا لائحيا من جلوس أي عضو في الصفوف الأمامية بقاعة عبد الله السالم».

وأوضح أنه « يستعد كل جلسة والنائب أحمد مطيع لاستجواب وزير الصحة والمقدم في 30 مارس الماضي ولا يتمكنوا من المناقشة بسبب مسألة تحصين رئيس الوزراء».

وقال مخاطبا رئيس الوزراء» لا تحاسب الشعب فينا، فهذا اختيار الشعب الذي قال كلمته في 5 ديسمبر رغم الأمطار وجائحة كورونا وبعض الإجراءات التعسفية لكن في سابقة تاريخية جاء الحضور كثيفا».

وأكد أبو صليب استعداد النواب للعودة إلى الشارع مرة أخرى حتى يقول الشعب الكويتي كلمته تجاه هذه الأحداث.

وشدد النائب خالد العتيبي على أن نواب كتلة الـ 31 وصلوا إلى نقطة اللاعودة، بعدم وجود أي نقطة تلاق مع الحكومة الحالية، مبينا أن الحل الأمثل لنزع فتيل الأزمة والخروج من عنق الزجاجة هو العودة إلى الشعب.

وأعرب العتيبي عن استغرابه من اعتراض الحكومة على أعراف أو تقاليد وتقبل في الوقت ذاته بانتهاك الدستور الذي أقسموا على احترامه، مضيفا «مثل هذه الحكومة لا تستحق التعاون وأصبح التعاون معها معدوما».

واستنكر وصف نواب الكتلة بالتأزيميين من قبل بعض وسائل الإعلام، معتبرا ذلك وصفا خاطئا ينتقص من نزاهة وشفافية تلك الوسائل.

واعتبر أن « التأزيم بدأ في جلسة القسم ومنذ التصديق على مضبطة جلسة افتتاح الفصل التشريعي الحالي إذ لم تكن المضبطة مدرجة على جدول الأعمال ولم يتلوها الأمين العام ، انتهاء بتحصين رئيس مجلس الوزراء.

أضاف أن «النواب قاموا بدورهم تجاه الانتهاكات التي قام بها الرئيسان وأوفوا بتعهداتهم أمام الشعب بأن يحافظوا على المكتسبات الدستورية»، معربا عن رفضه «وصف رئيس مجلس الأمة هذه النخبة الطيبة من النواب بأنهم يقعون تحت الإرهاب الفكري وهم يسلكون طريق الحق والفخر والعز».

أضاف أن «الإرهاب هو ما حدث من ممارسة الضغوط على بعض النواب لاستقطابهم وتغيير قناعاتهم»، مؤكدا أنه «لا حل إلا بالحل لإنقاذ البلاد من التعطيل»، داعيا أهل الحكمة والعزم إلى أن يقوموا بدورهم.

واعتبر أن ما تمارسه الحكومة هو هروب من المواجهة لعدم قدرتها على مواجهة الحجة بالحجة.

واعتبر النائب مهلهل المضف أي عمل سياسي أو نيابي لا يؤدي إلى إقرار النظام البرلماني المتكامل عملا لا قيمة سياسية له وسيزيد الأوضاع سوءا.

أضاف «أود أن أترحم على شخصيات كل لها أثر كبير في التاريخ السياسي في الكويت ضحوا من أجل الشعب الكويتي ورسموا خارطة طريق كأنهم يقرأون المستقبل ويعيشون واقعنا الحالي ومنهم المرحوم يعقوب الحميضي والمرحوم سعود العبد الرزاق والمرحوم عبداللطيف ثنيان الغانم والمرحوم حمود الزيد الخالد الذين كان لهم رؤية مستقبلية وكلمه تعبر عن رأي الأمة».

وتابع : « لقد عبروا عن إرادة الأمة في المجلس التأسيسي وتحديدا في لجنه الدستور عندما شددوا على مسألة النظام البرلماني ومن خلاله تنبثق حكومة تعبر عن رأي الشعب الكويتي ومن خلال دستور 1962».

وقال المضف إنه «لا مخرج حقيقيا للأزمة التي تعيشها الكويت والأزمات المستقبلية إلا في مشروع الديمقراطية الحقيقية بإقرار النظام البرلماني ضمن أطر دستور 1962 والتشديد على وجود الدولة المدنية الديمقراطية».

واعتبر أن غياب هذا التوجه يستخدمه الرئيسان للالتفات على الدستور واستخدام أغلبية لا تعبر عن الشعب للهروب من المساءلة الحقيقية ولتعطيل مشروع الدولة المدنية الديمقراطية.

بدوره قال النائب د. بدر الملا إن « ما حدث هو تكرار لمظاهر التعدي على الدستور، وبات من الواضح تماما أن الطريق أصبح مسدودا في التعامل مع الرئيسين».

واستشهد الملا بعبارات واردة في المذكرة التفسيرية للدستور، اعتبرها رسائل اتفق عليها الآباء المؤسسون وأبو الدستور الشيخ عبد الله السالم ورجالات الدولة في المجلس التأسيسي.

وأوضح أن الرسالة الأولى هي « كما أن رئيس مجلس الوزراء الذي يصل تبرم مجلس الأمة به ومعارضته سياسته، حد تعريض المجلس نفسه للحل وتعريض أعضائه أنفسهم لخوض معركة انتخابية مريرة، ليس من الصالح العام تحصينه أكثر من ذلك أو كفالة بقائه في الحكم إلى أبعد من هذا المدى».

أضاف أن الرسالة الثانية في المذكرة التفسيرية تشير إلى أن « كما أن شعور الرجل السياسي بالمسؤولية الشعبية والبرلمانية، وحسه المرهف من الناحية الأدبية لكل نقد أو تجريح، قد حملها الوزير البرلماني على التعجيل بالتخلي عن منصبه إذا ما لاح له أنه فاقد ثقة الأمة أو ممثليها».

وبين أن الرسالة الثالثة جاءت من تفسير المادة 50 من الدستور، تفيد بأن « وقد حظرت المادة نزول أي من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في الدستور والمقصود بصفة خاص،ة هو تنازل السلطة التشريعية عن كل اختصاصها او بعضه للسلطة التنفيذية».

ولفت إلى أن هذه رسائل من المذكرة التفسيرية للدستور تحظر تنازل السلطة التشريعية عن اختصاصاتها، بينما ما يحدث اليوم هو تغول على الدستور بتحالف بين رئيسين يمثل خطرا على الديمقراطية والدستور.

أضاف : «من يعطي الشعب الكويتي قوته هو الدستور الذي كفل له حقوقه وبالتالي السماح للرئيسين بالبقاء رغم تبرم أغلبية أعضاء مجلس الأمة «31 نائبا» هو أمر يتعين الوقوف أمامه وأن نتحمل مسؤولياتنا بعدم استمرار الرئيسين اللذين اعتديا على الدستور عبر منع السلطة الرقابية التي نص عليها الدستور ومنحها الدستور لممثلي الأمة».

واعتبر الملا أن هناك تفسيرا مزاجيا لنصوص الدستور، فالنص صريح أنه يشترط لصحة انعقاد الجلسة النصاب العددي لكن المادة 116 لم تشترط لصحة الانعقاد حضور الحكومة، بل أوجبت على الحكومة الحضور، مؤكدا أن من يتخلى عن الواجب يتعين مساءلته وإنه، ويجب ألا نترك الأمر على الهوى بين قرار أن تنعقد جلسة من عدمها فهذا إخلال بواجب دستوري ويتعين تحميله المسؤولية.

وشدد الملا على أهمية أن نقف وقفة واضحة لحماية استحقاق دستوري وواجب وطني ولحماية واجباتنا وسلطاتنا، ولا نترك لشخصين فقط أن يديرا الدولة بهذا الوضع المشلول وكل منهما سبب لوجود الآخر.

وقال : «رئيس مجلس الأمة يسدد فاتورة انتخابات الرئاسة من خلال حماية رئيس الوزراء، حتى لو أدى إلى انتهاك الدستور، وهذا الأمر غير مقبول تماما ويجب أن يقف عند حدوده».

واعتبر أن « رئيس مجلس الأمة غير قادر على عقد جلسة واحدة وهذا معناه أن حلقة الوصل بين السلطتين أصبحت مفقودة بسبب رئاسة مجلس الأمة، وهذا الذي أدى إلى الطلاق البائن بين السلطتين لذلك يتعين إعادة النظر في استمرار الرئيسين وهو واجب واستحقاق دستوري ووطني».

من جهته قال النائب مبارك الحجرف إن هناك مادتين تنظمان عملية حضور الجلسات هما المادة «97» والمادة «116» من الدستور.

وأوضح أن المادة «97» تتعلق بصحة انعقاد الجلسة وشروط انعقاد الجلسة وهي بأغلبية الأعضاء، فيما المادة «116» تكلمت عن تمثيل الحكومة برئيس الوزراء أو بعض وزرائها.

ولفت الحجرف إلى أنه تطلب وجود أحد أعضاء الوزارة في الجلسات لسبب تاريخي تدعيه الكثير من الحكومات، ولكن أساسه كان بسبب ظروف الطقس في القرون الوسطى التي تتطلب وجود وزير واحد لنقل ما دار في البرلمان إلى الحكومة، وهذا الأمر انتفى لوجود وسائل التواصل الحديثة.

وذكر الحجرف إن المادة 106 ليس لها داع الآن لأنهم لم يحضروا من الأساس، الأمر الذي يؤكد أنه لا إصلاح حقيقيا في الكويت إلا برحيل الرئيسين.

أضاف» نحن نرى الشارع وتوجهاته ولذلك التعاون معهما أصبح من الماضي»، مؤكدا ضرورة المحافظة على مكتسبات الشعب، وألا يكون النواب أداة لوأد مكتسبات الشعب.

الجلسات تضيع واحدة بعد الأخري

أحاديث نيابية